الأمم المتحدة

A/75/220/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 61 من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام*

إضافة

المحتويات

الصفحة

المرفقات

أولا - الردود الواردة من الدول الأعضاء 2

* وردت المعلومات الواردة في هذه الإضافة بعد صدور التقرير الرئيسي.

20-13159 (A) 081020 091020

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

إسبانيا

[الأصل: الإسبانية]
[10 أيلول/سبتمبر 2020]

يمثل إنهاء الاستعمار أحد مقاصد الأمم المتحدة، وهو من هذا المنطلق أحد أكثر المجالات التي أحرزت فيها المنظمة تقدما منذ نشأتها. وبفضل الجهود المثابرة والحثيثة، أصبح إنهاء الاستعمار هدفا أقرب في يومنا هذا. إلا أن ثمة حالات استعمارية ما زالت قائمة لا يمكن النظر إليها إلا باعتبارها غير مواكبة لروح العصر وغير مقبولة. وقد طال الاستعمار سلامة إسبانيا الإقليمية وسيادتها ذاتها، عن طريق إقليم جبل طارق البريطاني غير المتمتع بالحكم الذاتي. وشارف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (2011-2020) على الانتهاء، ولكن ثمة حالات استعمار لا تزال قائمة.

وتود إسبانيا أن تعرب عن تقديرها للجمعية العامة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة لها (اللجنة الرابعة) واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على متابعتها لمسألة جبل طارق. وتتعاون إسبانيا، إلى جانب مشاركتها النشطة في النظر في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار في إطار الجمعية العامة واللجنة الرابعة، مع اللجنة الخاصة في أعمالها في هذا الصدد وتعقد اجتماعات تحضيرية لهذه الأعمال مع مكتب تلك اللجنة. وتود إسبانيا أن يتضمن التقرير إشارة إلى هذا التعاون وحسن النية من جانبها.

وتشيد إسبانيا أيضا بالدعوة المتكررة الموجهة من جانب الجمعية العامة واللجنة الرابعة واللجنة الخاصة لإيجاد حل تفاوضي بين إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار قرارات الجمعية العامة، بما يراعي مصالح سكان كل من جبل طارق وكامبو جبل طارق. وفي هذا الصدد، تأمل إسبانيا أن يعزز التقرير هذا النداء وتوصي اللجنة الخاصة بمواصلة التعاون مع إسبانيا.

وكما أشارت اللجنة الخاصة في مناسبات عدة، يجب أن تتبع عملية إنهاء الاستعمار نهجا قائما على أساس "كل حالة على حدة". ذلك أن لجبل طارق خصوصيات معينة لا تتوافر في غيره من الأقاليم التي ما زالت تتطلع إلى إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، تود إسبانيا أن تذكّر بأن بريطانيا احتلت جبل طارق نيابة عن طرف ثالث، ثم قامت بتوطينه اصطناعيا، في موجات متعددة، بسكان استقدمتهم من أماكن أخرى، بل والأكثر من ذلك أنها قامت في وقت لاحق بتوسيع رقعة احتلالها عن طريق الاستيلاء بشكل غير قانوني على أراض إسبانية. فقد وقع الاحتلال عام 1704، نيابة عن الدوق تشارلز النمساوي، الذي كان يطمح إلى اعتلاء العرش الإسباني، في سياق حرب الخلافة الإسبانية. أما توطين السكان في المستعمرة، فقد خطط له المحتلّ بعد عملية الاحتلال ذاتها، حيث أُجبر الإسبان الذين كانوا مقيمين في جبل طارق حتى 1704، وهم سكان جبل طارق الأصليون، على مغادرة المكان والاستقرار في منطقة سان روكي المجاورة، وهي بلدية يُطلق عليها منذ ذلك الحين اسم "بلدية مدينة جبل طارق في سان روكي". وبذلك حدث شرخ في المنطقة لا يزال قائما حتى يومنا هذا. وعلاوة على ذلك، استولت المملكة المتحدة بشكل غير قانوني

على أراض أخرى لم يتم التنازل عنها بموجب معاهدة أوتريخت لعام 1713، التي أنهت حرب الخلافة الإسبانية المشار إليها.

وفي القرن التاسع عشر، سمحت إسبانيا للمملكة المتحدة – لدواع إنسانية – بإقامة مخيمات مؤقتة في هذا البرزخ لمنع انتقال العدوى من سكان الصخرة المصابين بوباء الحمى الصفراء. وزال الوباء، لكن المملكة المتحدة، بدلا من تقدير هذه اللفتة الإنسانية من إسبانيا، لم تبرح مكانها. بل على العكس من ذلك، وعلى الرغم من الاحتجاجات الإسبانية، تحولت تلك المخيمات المنشأة على الأراضي الاسبانية إلى مستوطنات دائمة. وفي عام 1909، قامت المملكة المتحدة بتشييد سياج يطوّق المنطقة في محاولة لتكريس الاحتلال غير الشرعي للأراضي الإسبانية. وبالتالي، فإن إسبانيا لم تتنازل عن البرزخ للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت، حيث ظل دائما تحت السيادة الإسبانية. ومجرد احتلال بريطانيا المستمر للبرزخ لا يستوفي شروط القانون الدولي لاكتساب السيادة. وقد أشارت إسبانيا مرارا إلى أن احتلال البرزخ غير قانوني ويتعارض مع القانون الدولي، وما فتئت تدعو إلى إعادته غير المشروطة.

وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة بخصوصية عملية إنهاء استعمار جبل طارق عندما أعلنت أن الوضع الاستعماري في جبل طارق يقوض السلامة الإقليمية لإسبانيا. وقد انعكس ذلك في قرار الجمعية العامة 2353 (د-22) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1967. وما فتئت الجمعية العامة على مدى أربعة عقود تحث السلطة القائمة بالإدارة (المملكة المتحدة) وإسبانيا على تسوية كافة خلافاتهما بشأن هذه القضية بإيجاد حل عن طريق المفاوضات الثنائية. وعاما بعد عام، تتخذ الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء ينص على ضرورة إقامة هذا الحوار الثنائي ويحدد الإطار الذي يجب الاستناد إليه من أجل التوصل إلى حل تفاوضي، ولا سيما الإعلان الإسباني – البريطاني الذي اعتُمد في بروكسل في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984 والذي أفضى بعد بضعة أشهر إلى ما يسمى بعملية بروكسل.

وبناء على ذلك، ووفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة ذاتها، فإن حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة هما الوحيدتان المخولتان بالدخول في مفاوضات بشأن السيادة، مع مراعاة، بطبيعة الحال، مصالح سكان جبل طارق وسكان كامبو جبل طارق.

ومنذ سنوات والحكومة الإسبانية تحث المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات الثنائية المذكورة – التي انقطعت لسنوات عديدة – دون مزيد من التأخير بهدف وضع حد للحالة الاستعمارية في جبل طارق. وقد دأبت المملكة المتحدة منذ عام 2006 على الرد برفضها الشروع في أية محادثات مع إسبانيا بشأن قضايا السيادة دون موافقة السلطات المحلية لجبل طارق. وترى الحكومة الإسبانية أن هذا الموقف يتنافى مع المبادئ المنصوص عليها في مختلف قرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتنافى أيضا مع الالتزام الذي تعهدت به المملكة المتحدة لإسبانيا في عام 1984، والمبيَّن بوضوح في إعلان بروكسل الصادر في العام ذاته.

وفي ضوء ما تقدم، تعاني إسبانيا وضعا استعماريا لا مبرر له ونحن في أوج القرن الحادي والعشرين. وإنه لمن المنافي لروح العصر أن يستمر وجود مستعمرة في أوروبا ونحن في خضم العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (2011-2020). وبناء على الأسباب التاريخية والقانونية المبينة أعلاه، أعلنت الأمم المتحدة بوضوح أن المبدأ الذي ينبغي تطبيقه في عملية إنهاء الاستعمار لجبل طارق ليس مبدأ حق تقرير المصير، وإنما مبدأ استعادة السلامة الإقليمية لإسبانيا، التي قُوضت بوجود مستعمرة

داخل أراضيها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الاستنتاجات الصادرة سنويا عن الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار تشير إلى مبدأ السلامة الإقليمية إلى جانب الحق في تقرير المصير.

وتأمل إسبانيا أن تحظى بالاعتبار والاحترام الذي تستحقه قطعا كل تلك الجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها منظمة الأمم المتحدة طيلة عقود من الزمن، ولا سيما عن طريق اللجنة الخاصة، في مجال إنهاء الاستعمار، وهي جهود تعرب إسبانيا دائما عن تقديرها لها وتعاونها معها. والطريقة الوحيدة لإبداء هذا الاحترام هي الامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تحث حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة على التوصل إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ المنطبقة.